DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com

المشروع الامريكي في العراق بعد عام 2003 دراسة جيوبوليتيكية

فالح عبد فرهود *

لطيف كامل كليوي

جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2021/6/22

تاريخ التعديل : .....

قبـول النشـر: 2021/ 7/ 5

متوفر على النت: 2021/12/30

الكلمات المفتاحية :

المشروع الامريكي

العراق

دراسة جيوبوليتيكية

الملخص

مما لاشك فيه إن المشروع الامريكي في العراق جاء ليحقق ابعاده الجيوبوليتيكية المرسومة بعد عام 2003 التي تتمثل بتقسيم العراق الى ثلاث دويلات متصارعة تضمن ادامة السطوة الامريكية على تلك الدويلات, بيد إن هذه الفكرة لم تأخذ طريقها للنجاح مما اضطر صانع القرار الامريكي الى التحول نحو خطة بديلة تقضي ببناء نظام سياسي يؤمن مصالح الولايات المتحدة في الدولة وجوارها الجغرافي بمساعدة محاورها الاقليمية والدولية علاوة على اتخاذ الدولة مركزاً لحراكها في تلك المنطقة فضلاً عن السيطرة على الثروات الطبيعية الموجودة في الدولة لاسيما النفط والغاز الطبيعي, اضف الى ذلك ازالة خطر تهديد العراق لأمن اسرائيل وعليه اخذت الادارة الامريكية تبحث عن سبب يقنع الرأي العام العالمي حول غزو العراق, لذلك اتخذت من اسلحة الدمار الشامل خير حجة لغزو العراق واحتلاله في عام 2003, في اطار مشروع جيوبوليتيكي متكامل يسير وفق خطط مرسومة لتفكك الدولة واضعافها ونشر الفوضى والسلب والنهب فيها وتهيئة الارضية المناسبة لتنفيذ ذلك المشروع, بيد إن وجود المرجعية الدينية العليا والتفاف الشعب حولها افشل المخططات الامريكية واجبرها على التراجع عنها وايجاد خطط ومراحل اخرى لتنفيذها وليس ادل على ذلك من محاولتها نسف العملية السياسية في العراق برمتها عبر ادخال تنظيم داعش الارهابي الى الدولة ودعمه لوجستياً وتمكينه من بسط نفوذه على ثلث مساحة العراق, ناهيك عن دورها ضرب مكامن القوة العراقية. وعليه جاء هذا البحث ليكشف فكرة المشروع الامريكي في العراق بعد عام 2003, فضلاً عن مراحل تطوره فيه ووضع الحلول المناسبة لمواجهته.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2021

المقدمـة:

حظي المشروع الامريكي في العراق بعد عام 2003 باهتمام المختصين في الجغرافيا السياسية والجيوبولتكس كونه يحمل ابعاداً ومضامين جيوسياسية تؤثر على السياسة الدولية والنظام الدولي عامة, وتجدر الاشارة الى إن هذا المشروع يقوم على اساس محو دولة العراق وبناء دولة جديدة مفككه تحقق رغبات وتطلعات الادارة الامريكية في الدولة وجوارها الجغرافي, عبر تأسيس نظام سياسي تابع لركب السياسة الامريكية وقائم على اساس المحاصصة والتوافقية الحزبية بعد فشلها في تحقيق المرحلة الاولى من مشروعها الجيوبوليتيكي في الدولة نتيجة ضغط المرجعية الدينية العليا والتفاف الجماهير حولها, فضلاً عن تمرد صانع القرار السياسي العراقي على الادارة الامريكية عندما رفض الانصياع الى قراراتها واتجه الى محور الممانعة مما اجبرها على التراجع عن تنفيذ مراحل مشروعها الجيوسياسي في الدولة واللجوء الى مرحلة جديدة لإنجاحه, وعليه اتجهت الولايات المتحدة الى تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروعها الجيوبوليتيكي في الدولة الا وهي نسف العملية السياسية وارجاع العراق الى المربع الاول وليس ادل على ذلك من مساعدتها لدخول تنظيم داعش الارهابي الى الدولة ودعمه

*الناشر الرئيسي : E-mail : alsahraldhyb@gmail.com

لوجستياً وتمكينه من السيطرة على ثلث مساحة الدولة من اجل احكام قبضتها عليها.

اولاً- مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الاتي:

1- ما طبيعة المشروع الامريكي في العراق؟ وما مراحل تطوره؟

2- هل نجحت الولايات المتحدة في تنفيذ مشروعها الجيوبوليتيكي في العراق؟

ثانياً- فرضية البحث

انطلاقاً من المشكلة يفترض الباحثان الآتي:

1- إن المشروع الامريكي في العراق يهدف الى نشر الفوضى والسلب والنهب وتقسيم الدولة الى دويلات متناحرة لتحقيق اهدافه السياسية والاقتصادية والامنية والدينية عبر اعادة بناء الدولة وفقاً لمساقات الادارة الامريكية, كي تتمكن من تنفيذ مراحل مشروعها الجيوبوليتيكي وانجاحه في الدولة.

2- لم تنجح الولايات المتحدة في تنفيذ مشروعها الجيوبوليتيكي في العراق حتى نهاية مدة الدراسة بسبب موقف المرجعية الدينية العليا والتفاف الشعب حولها الذي أفشل مخططات تنفيذ مشروعها في الدولة.

ثالثاً- اهمية البحث

تأتي اهمية هذا البحث من كونه يتعرض لدراسة اهم تحدي لوجود الدولة العراقية الا وهو المشروع الامريكي القائم على اساس تقسيم العراق الى دويلات متناحرة, وعليه فأن البحث يعالج هذه المشكلة الخطيرة ويعمل على تفكيكها من اجل وضع الحلول المناسبة لها.

رابعاً- حدود البحث

تشمل حدود الدراسة جمهورية العراق التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة اسيا بين دائرتي عرض (6ˉ 29° - 27ˉ 37°) شمالاً وبين خطي طول (39ˉ 38°— 36ˉ 48°) شرقاً, وبمساحة قدرها(435052)كم2, الخريطة(1) اما الحدود الزمانية فتقع ضمن المدة (2003-2020) مع التطرق الى بعض المراحل التاريخية التي تخدم البحث وتوجهاته.

خامساً- منهج البحث

أعتمد الباحثان على منهجين في بحثهما إذ تم اعتماد على المنهج التاريخي للتتبع مراحل تطور المشروع الامريكي في الدولة, اضف الى ذلك المنهج التحليلي حسب مقتضيات البحث في تحليل فكرة المشروع الامريكي في الدولة.

سادسا- هيكلية البحث

اشتمل البحث على مقدمة شاملة وثلاثة مباحث. تناول المبحث الاول تقسيم العراق الى ثلاث دويلات, بينما تناول المبحث الثاني بناء نظام سياسي تابع للولايات المتحدة الامريكية, اما المبحث الثالث فقد ركز على نسف العملية السياسية في العراق.

الخريطة(1) الموقع الفلكي للعراق

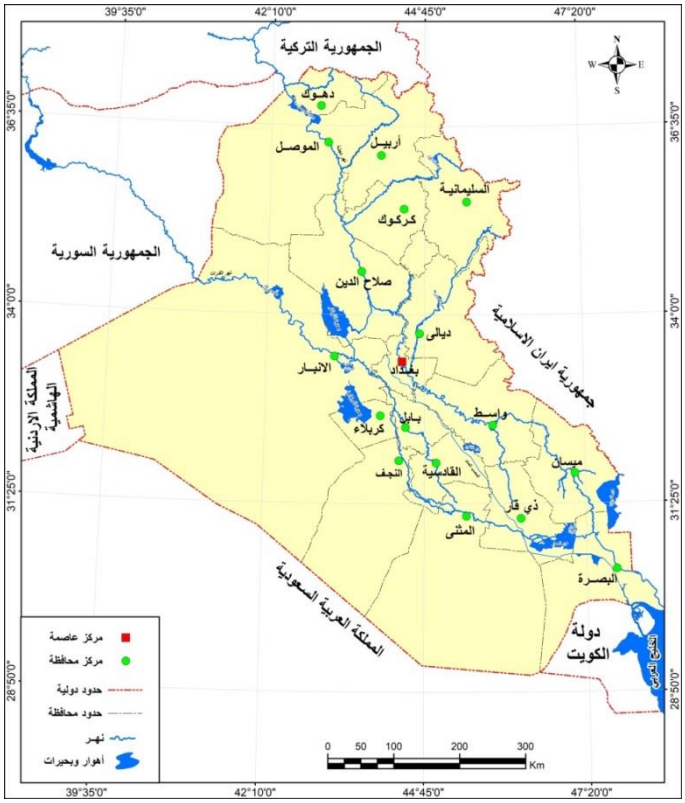

المصدر: الباحثان اعتماداً على إبراهيم حلمي الغوري، اطلس العراق والوطن العربي والعالم، (د- ط)، دار الشروق العربي، بيروت، 2010, ص13.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

المبحث الاول

تقسيم العراق الى ثلاث دويلات

لقد طُرحت فكرة المشروع الامريكي في العراق من قبل المحافظين الجدد الذين وصلوا الى مركز صنع السياسية الامريكية, على إن فكرتهم ناتجة عن بواعث فكرية وثقافية ودينية وسياسية تراكمت عبر سنوات عدة في الولايات المتحدة الامريكية بعد امتزاجها مع الرؤية اليهودية ناهيك عن اقناع التيارات اليمينية والليبرالية بفكرة مشروعهم, ومن ابرز رموز هذا التيار وهم دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكي الاسبق وبول ووليتفز نائب وزير الدفاع الامريكي في حكومة جورج دبليوبوش[1],الجدول(1), التي سارت عليها الولايات المتحدة في تنفيذ مشروعها الجيوبوليتيكي تجاه العراق وفق خطط مرسومة ومدروسة, إذ أنها كانت حريصة على ايجاد مبررات غزو العراق ومن ثم التوسع على حساب دول المنطقة بدأ من بغداد ومن ثم طهران حسب مخططات الادارة الامريكية[2]. ووفقاً لذلك تم اختيار العراق ليكون القاعدة التي تنطلق منها الولايات المتحدة نحو الشرق الاوسط, على إن هدفها الرئيس من احتلال العراق هو تقسيم العراق الى ثلاث دويلات متناحرة مما يتيح للولايات المتحدة الامريكية التفرد في ترتيب الاوضاع السياسية بالشكل الذي يخدم مصالحها لاسيما إن العراق يُعدمن اهم الخيارات الجيوبولتيكية التي

الجدول(1) المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الامريكية

ت	الاسم	المنصب
1	دونالد رامسفيلد	وزير الدفاع الامريكي
2	بول ووليتفز	نائب وزير الدفاع الامريكي
3	دوجلاس فيث	وكيل وزير الدفاع
4	ريتشارد بيرل	مستشار وزارة الدفاع
5	اليوت ابرامز	مسؤول الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي
6	أري فلايشر	الناطق الرسمي للبيت الابيض في ادارة بوش الابن
7	لويس ليبي	رئيس هيئة الموظفين لنائب الرئيس
8	أرفينج كريستول	أستاذ جامعي ويعد المنظر الكبير للمحافظين الجدد

المصدر الباحثان بالاعتماد على : علي عبد الجليل علي, الحرب على العراق رؤية يهودية, (ط1) , دار اسامة للنشر والتوزيع , عمان, 2004,ص86-90.

تراهن عليها, وهنا لابد من وجود قضية تثير الرأي العالمي نحوه, ولعل اسلحة الدمار الشامل افضل خيار, لذا اعلن جورج بوش إن العراق يمتلك اسلحة الدمار الشامل وانه لا يحترم قرارات الأمم المتحدة الامر الذي يدعونا الى اجباره على احترامها, وفي المرحلة الثانية من حرب افغانستان اتخذت الادارة الامريكية قرار الحرب على العراق في ليلة 17 اذار من عام 2003 التي عُدت اخر ليلة في سلسلة الاستعدادات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ضد العراق ليس فقط لاحتلاله وانما محو الدولة فضلاً عن اعادة تشكيل منطقة الشرق الاوسط[3]. بما يتناسب مع سياسة الادارة الامريكية الاسرائيلية لتنفيذ توصيات التقرير الذي اعده معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العليا في تل أبيب في عام (1996) بعنوان(استراتيجية إسرائيلية جديدة لعام 2000), واخطر ما جاء فيه عبارة تم تداولها بكثرة على مختلف الاصعدة, لحين تنفيذها وهي إن الطريق نحو الشرق الاوسط يجب ان يمر من بغداد[4]. ويُذكر إن غزو العراق جاء ضمن مشروع برنارد لويس الخاص بتقسيم الوطن العربي ومنه العراق الذي اقترح في عام 1983 تقسيمة الى ثلاث دويلات (دويلة شيعية في الجنوب, دويلة سنية في الغرب, دويلة كردية في الشمال الخريطة(2) وقد حظي هذا المشروع بموافقة المحافظين الجدد, وتم اقراره من قبل الكونغرس الأمريكي وقبيل شن الولايات المتحدة لحرب الخليج الثانية دعا مستشار البيت الابيض توبول الى ضرورة الاسراع بتقسيم العراق, إذ أن عدد دول العالم 193 دولة وليس هناك مشكلة إذ اصبحت 195 دولة في اشارة الى ثلاث دويلات ناتجة عن تقسيم العراق, اعقب

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

ذلك نشر معهد ستراتفور للدراسات في عام 2002 إن الاستراتيجية الامريكية البعيدة المدى في العراق تقضي بتقسيم الدولة الى ثلاث مناطق منفصلة, علاوة على تأكيد خبير الارهاب الاسرائيلي ايهود سبرينزاك إن تقسيم العراق هو احد اهم اهداف الغزو الامريكي للعراق الذي يقف خلفة ديك تشيني ووليتفز[5]. لذا فأن التدمير الذي قامت به الولايات المتحدة وحلفائها ضد الشعب العراقي خلال حربي الخليج الاولى والثانية, فضلاً عن العقوبات الدولية التي فرضتها عليه وصولاً الى الاحتلال الاخير الذي يمثل صدمه للشعب العراقي لأنها كانت تهدف الى ابادة المجتمع العراقي الذي تأثر بكافة اطيافه ومكوناته من هذه الحرب بشكل كبير[6]. وفي يوم 18 اذار من عام 2003 كان العالم يستمع الى خطاب جورج بوش المرتقب الذي عبر فيه عن غضبه اتجاه فرنسا والمانيا لانهما تعارض فكرة الحرب على العراق, فقد حذر الرئيس الامريكي الرئيس العراقي صدام حسين بالرحيل عن العراق مع ولدية عدي وقصي وامهلهم (48 ساعة) والا سوف يواجهون الحرب, إذ طلب جورج بوش البعثات الدبلوماسية والصحفيين والاجانب مغادرة العراق, علاوة على طلبه من الجيش العراقي عدم التعرض لقوات التحالف الامريكي, إذ قال الرئيس الامريكي إن كل من يطيع اوامر صدام فهو مجرم حرب, وإنه سيُدخل الجيش الامريكي الى العراق سواء غادر صدام ام لم يغادر العراق[7].بعد انتهاء مدة الانذار بدأ الغزو الفعلي الامريكي على العراق في يوم 20 اذار 2003,الذي تم فيه اطلاق ما يقارب (40صاروخاً) من الخليج ايذاناً ببدء الحرب على الدولة, وفي يوم 21 اذار دخلت القوات الامريكية وحلفائها مدينة الفاو وتم السيطرة عليها بعد مقاومة ضعيفة من القوات العراقية, اما قوات المشاة البحرية البريطانية فقد دخلت ام قصر وخاضت معارك شرسة استمرت لعدة ايام وتم السيطرة عليه, ثم اتجهت قوات التحالف الى مدينة البصرة لاحتلالها فيما فتحت القوات جبهات اخرى للسيطرة على بقية المحافظات العراقية في الوسط والجنوب, إذ تم احتلال مطار الامام علي ع في الناصرية وانزال قوات التحالف فيه وكذلك مطار الوليد في الرطبة اصبح ايضاً تحت يد القوات الغازية وكان للأعلام دور فعال في تغطية الاحداث بشكل كامل[8]. ثم بدأت قوات التحالف التوغل داخل الارضي العراقية بالمقابل انهيار القوات النظامية في الدولة مما مكن الولايات المتحدة من احكام قبضتها على مناطق واسعة من الدولة[9].

الخريطة (2) المشروع الامريكي لتقسيم العراق

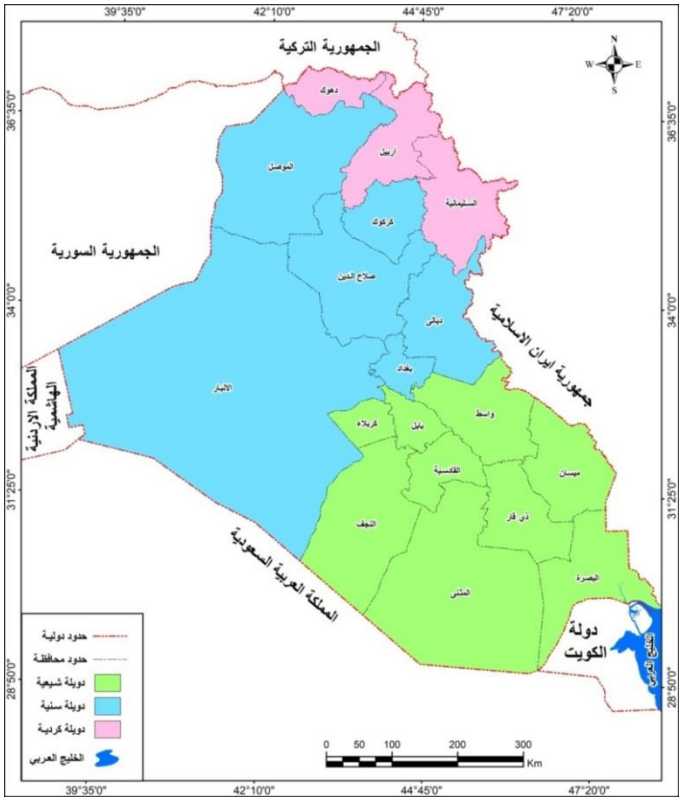

المصدر: الباحثان بالاعتماد: لطيف كامل كليوي واعياد عبد الرضا عبد الله، تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، 2019،ص1694.

أستمرت القوات الامريكية بالتقدم نحو العاصمة بغداد والمحافظات تسقط بيدها الواحدة تلو الاخرى دون مقاومة تذكر, الى ان وصلت قوات التحالف الى بغداد فتمكنت من دخولها في الاسبوع الاول من الغزو, إذ استطاعت قوات المارينز من اقتحام مطار بغداد الدولي ليلاً من اجل السيطرة عليه

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

بالكامل لكن حدثت معركة قوية مع القوات العراقية المتمركزة في المطار من الحرس الجمهوري والفدائيون وبعض القوات البعثية, وقد اطلق عليها القادة الامريكيين بمعركة (الليلة السوداء) التي كانت واحدة من اخطر المعارك التي واجهتها قوات التحالف في العراق, وقد تم فيها استخدام انواع من الاسلحة المرعبة صوتا وصورة ولم يتم التعرف على نوع الأسلحة التي استخدمت وابادت عدد اكبر من القوات العراقية في وقت قياسي, فبعد ذلك تم اعلان سقوط بغداد بعد يومين من القتال أي في يوم (2003/4/9) هكذا تم احتلال العراق بمدة قصيرة جداً هي (21يوم) بعدها توجهت قوات التحالف الى كركوك, إذ تم احتلالها بمساعدة قوات البيشمركة الكردية في يوم العاشر من نيسان 2003 وفي اليوم التالي دخلت الموصل واحتلتها دون قتال ايضاً بمساعدة البيشمركة الكردية كذلك تكريت والرمادي اعلنا استسلامهما للقوات الغازية دون قتال, وفي يوم (2003/4/21) وصل الى بغداد(جي كارنر) ممثل الادارة الامريكية, إذ يعد اول حاكم عسكري لإدارة شؤون العراق لتصبح الدولة تحت سيطرة الإدارة الامريكية بشكل رسمي[10]. لتدخل الدولة في حلقة الدمار والوحشية التي مارستها قواتها والشركات الامنية المرافقة لها[11]. لقد كان الغزو الامريكي للعراق يحمل ابعاداً جيوبوليتيكية ترتكز على اتخاذه قاعدة انطلاق لتنفيذ مشروعها الكبير وتحقيق اهدافه المرسومة في الشرق الاوسط عامة والعراق لتتمكن من فرض هيمنتها العالمية والحد من نفوذ الدول العظمى ومنعها السيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة[12].

وتشير نعومي كلاين[*] بما نصه(إن الإدارة الامريكية اخذت تنفذ مخططاتها بدأ من العملية الكبرى التي انطلقت في العراق, إذ انها لم تعد من نسيج الخيال بالنسبة للشعب العراقي فأنها تحاول بيع الدولة بالمزاد العلني بشكل سري نتيجة الاجتماعات التي كانت تجري في الفنادق التجارية, على ضوء تلك الاحداث الخيالية المرعبة التي كان ابطالها تجار الدروع البشرية الذي يرعبون رجال الاعمال بها) زد على ذلك إن مسؤولين التجارة الامريكية اخذوا يوضحون للعالم ان الوضع لم يكن بالحالة السيئة التي تظهر على شاشة التلفاز, فانه يعد الوقت الافضل للاستثمار عند ما يكون الدم ما زال على الارض, فكان اهتمام الولايات المتحدة في تلك المدة يتركز على الاستثمار الاقتصادي في العراق لأن معظم المخططين لهذه الحرب هم من اشد المؤمنين بعقيدة الصدمة, فكانوا على يقين من محو العراق وبيعه في المزاد العلني, ثم الاعلان بعدها عن نجاح مشروعهم في اقتلاعه من جذوره, بينما العراقيين منشغلين في البحث عن توفير احتياجاتهم اليومية وغافلين عن الاطراف التي تسعى للحصول على الربح الاكبر في الدولة التي لا تظهر الى ساحة المعركة انما بشكل سري[13]. فلاوجود للحياة في بغداد ومعظم المحافظات العراقية التي تعرضت للقصف الشديد او ما يعرف بالصدمة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها نتيجة العنف فقد اصبحت تشبه الدولة البوليسية, إذ لا يمكن الخروج بدون حماية, فضلاً عن انعدام الحياة في الاحياء السكنية التي تكون معزولة عن بعضها بجدران من الاسمنت لمنع وصول عصف الانفجارات اليها, فقد وصف بهذه المرحلة بالعراق المفتت[14].

بعد انتهاء العمليات العسكرية قررت الولايات المتحدة ان تشكل حكومة مدنية في العراق بدلاً من الحكم العسكري فقرر الرئيس الامريكي جورج بوش تبديل القائد العسكري (غارنر) بمدير مدني وهو بول بريمر في السادس من ايار, وفي يوم 12 من ايار عام 2003 اتجه بول بريمر الى العراق مع مرافقيه فكان يصف المشهد الحزين والفوضى التي عمت بالعراق فوجد بغداد تحترق واعمدة الدخان تتصاعد من مختلف مناطقها[15]. عندها وجدت الولايات المتحدة نفسها امام مشكلتين **اولاً** انها لا تمتلك خطة واضحة تساعدها في التمكن من السيطرة على العراق وخاصة بعد ما قررت تشكيل سلطة الائتلاف لإدارة العراق برئاسة السفير بول بريمر, الذي عمد الى حل الجيش

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

العراقي والاجهزة الامنية والاستخباراتية كافة, فضلاً عن فتح الحدود على مصراعيها امام الدول للدخول الى العراق هذا ما ادى الى خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار, اما **الثانية** فقد اصبحت الولايات المتحدة وجهاً لوجه مع المقاومة الاسلامية الوطنية سواء كانت سلمية ام مسلحة, فلا يمكن اخضاعها بسهولة لذلك اتجهت الى مجلس الامن الذي اعدها دولة محتله والتي يترتب عليها واجبات متعددة والسعي الى تشكيل حكومة وطنية[16]. ويذكر إن العراق لم يشهد انفلاتاً امنياً كما شهدة بعد الاحتلال فحدثت عمليات السلب والنهب لجميع مرافق الحياة في الدولة, إذ يمكن تشبيه الوضع بالغزو المغولي للدولة الذي قضي على حضارتها, فقد نهبت فيه المتاحف والمصارف والقوات الامريكية الغازية تنظر بعينها دون ان تحرك ساكناً او تمنعهم من النهب والسلب, لا بل أنهم ساعدوا عبر المترجمين الكويتيين الذين يرافقون قوات الاحتلال الامريكية الناس على النهب إذ يقولون للسراق دمروا ممتلكات صدام حسين وكأنهم يثأرون لما حدث لهم في غزو صدام الطاغية الى الكويت في تسعينيات القرن الماضي, فان هذا الموقف كان مقصوداً من قوات التحالف لانهم يريدون طمس الهوية الوطنية واندثار الحضارة العراقية وتاريخها واستبدالها بالحضارة الامريكية ونشر الثقافة الغربية في المجتمع العراقي[17].

عمل بول بريمر على إصدار نظام سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 1 في 23/ ايار 2003 الذي خول نفسه فيها على ادارة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة, إذ قام بتفتيت الدولة العراقية وغير مسلة القوانين الجنائية والاقتصادية والسياسية فضلاً عن الامنية والسيطرة التامة على كافة مقدرات الاقتصادية للدولة واموالها في الداخل والخارج, مما أدخل الدولة في الفراغ الدستوري والفلتان الامني الذي ساهم في انتشار الفوضى والسلب والنهب والتجاوز على الممتلكات العامة والخاصة في الدولة وجعل معادلة الامن تفوق معادلة الكرامة على تعبير عالم النفس (سيغموند فرويد) فكانت هذه الاساليب من عوامل تفكيك الدولة الوطنية ورموزها ضمن استراتيجية التفتيت للولايات المتحدة الامريكية[18].

التقى رئيس حكومة الائتلاف الموقتة بول بريمر في 26/ مايو عام 2003 بثمانية ممثلين عراقيين الجدول(2), إذ بدأ الاجتماع بشكر قوات التحالف بالتخلص من الطاغية صدام وحزبه فتحدث القادة عن الوضع الامني والفراغ السياسي والفوضى التي تعم الشارع وكيفية اعادة الحياة الى الشارع والقضاء على الفوضى واعادة الخدمات كافة للشعب واشار الحاكم المدني بول بريمر بانه لا يوجد نقل فوري للسلطة الى العراقيين ولكن يتم نقل مسؤوليات اكبر للقادة من اجل بناء عراق جديد[19].

على اثرها قررت سلطة الائتلاف المؤقتة تشكيل مجلس الحكم العراقي على اساس طائفي علاوة على سعيها لكتابة الدستور حسب لجان مختارة من قبل مجلس الحكم, لكن اصرار المرجعية الدينية العليا بقيادة السيد علي السيستاني ووعي الشعب العراقي للمشروع الامريكي حال دون تنفيذ ذلك, التي اخذت تضغط على الولايات المتحدة الامريكية لتسليم السلطة

الجدول(2) ممثلي الاحزاب السياسية العراقية لعام 2003

ت	الاسم	الجهة الحزبية التي ينتمي اليها
1	أحمد الجلبي	المؤتمر الوطني العراقي
2	اياد علاوي	الوفاق الوطني
3	جلال الطالباني	الاتحاد الوطني الكردستاني
4	مسعود برزاني	الحزب الكردي الديمقراطي
5	ناصر الجادرجي	مجلس القيادة العراقي
6	إبراهيم الجعفري	حزب الدعوة
7	عادل عبد المهدي	المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق
8	حامد البياتي	المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق

المصدر: الباحثان بالاعتماد على بول بريمر, مالكولم ماك –كونل, عام قضيته في العراق, النضال لبناء غد مرجو, دار الكتاب العربي, لبنان,2006, ص64.

للعراقيين, من خلال تحريك الطاقات الشبابية التي شكلت مسيرة ضخمه في الشارع العراقي بالضغط على الولايات

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

المتحدة الامريكية للخروج من العراق وجعله يحدد مستقبله بنفسه[20]. من هنا بدأت المواجهة بين الحوزة العلمية بقيادة اية الله العظمى السيد علي السيستاني في النجف الاشرف وبين الامريكيين إذ شاهدو التفاف الملايين من الناس حولها التي بدأت تخرج بمسيرات وتجمعات دينية تصل الى من (6-10) مليون في مناسبات دينية متعددة هذا ما يثير حفيظة الولايات المتحدة لأنها بدأت تطالب بالإسراع بتسليم السلطة للعراقيين عبر انتخابات وطنية[21]. الامر الذي دفع الادارة الامريكية الى خلق فوضى عارمة في الدولة عبر الترويج للطائفية في الدولة لأنها ليست منطقاً شيعياً ولا سنياً فأخذت هذه المظاهر تنتشر في الدولة من تدمير المساجد وقتل العلماء ورجال الدين حتى الخطاب السياسي اخذ بعداً طائفياً في الداخل والخارج[22] . أضف الى ذلك التخطيط الى اغتيال المرجع الاعلى الذي يقف عقبة امام تنفيذ مخططاتهم الخبيثة في الدولة, التي تهدف الى نشر الفوضى والدمار فضلاً عن الانتهاكات التي قامت بها قوات الاحتلال الامريكي عند دخولها العراق التي عانى الشعب العراقي كثيراً, ويمكن اجمالها بالآتي[23]:-

1- الاعتقالات ومداهمة المنازل التي كانت مستمرة منذ دخول قوات الاحتلال الى العراق وعلى شكل جماعي للأشخاص دون انذار مسبق لهم, وما رافقه من سوء معاملة العوائل فضلاً عن عمليات السرقة التي تحدث اثناء المداهمات والاعتقالات.

2- تردي الاوضاع في السجون والمعتقلات وتعذيب العراقيين فيها وطريقة معاملتهم تعد من مشاهد انتهاك حقوق الانسان في الدولة, وخاصة في سجون قوات الاحتلال الامريكي التي تتمثل ب(سجن بوكا في محافظة البصرة وسجني ابو غريب و كوربر في العاصمة بغداد, وسجن فورت سوسا الذي يكون قريب من محافظة السليمانية) فقد مارسوا معهم شتى انواع العذاب التي شملت التعذيب الجسدي والتكبيل بالحديد والتعليق على النوافذ والابواب, فضلاً عن التعذيب النفسي.

3- ظاهرة التهجير القسري الذي شهدها العراق بعد الاحتلال لأسباب طائفية وعنصرية شملت معظم محافظات العراق دون استثناء, إذ بلغ عدد النازحين حوالي(290296) الف في عام 2014 حتى وصل عددهم حسب الاحصائية التي اشارت اليها وزارة الهجرة والمهجرين الى مليوني نسمة داخل العراق, فكانت نتيجة الاحتلال الامريكي الذي يمثل الارض الخصبة لأي توتر في أي موقع يصل اليه, ووجود اجنده خارجية تحاول تفكك المجتمع العراقي, فضلاً عن العوامل الناتجة عن الصراعات السياسية واستخدام الورقة الطائفية .

4- القتل على الهوية الذي يعد من اهم الملامح التي شهدها العراق بعد دخول قوات الاحتلال الامريكي وقد اصبح امراً يتكرر يومياً ومنتشر في جميع انحاء الدولة, إذ بلغ عدد القتلى بمختلف العمليات الارهابية حوالي(**44827**) الف, فضلاً عن التعذيب الجسدي, وقد اصبح العراق نتيجة الاقتتال الطائفي يذكرنا بالقتلى الذين سقطوا في ايام الحروب الأهلية في لبنان التي خلفت دماراً كبيراً فيها .

5- اغتيالات الكوادر والعقول العلمية إذ إن الاثار السلبية وتداعيات الاحتلال الامريكي للعراق لم تقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية, بل اخذت تمتد الى استهداف العلماء ورجال الدين والعقول العلمية, فقد تم الكثير من الاختطاف والاغتيالات لأساتذة الجامعات والاطباء والعلماء والكوادر العلمية والمهنية, فتعددت الجهات التي تقوم بذلك سواء كانت من قوات الاحتلال الامريكي او من المخابرات الدولية او جهات اخرى مجهولة لغرض تهجير العقول والقضاء عليها ليبقى العراق متخلفا ومفكك وضعيف من اجل ان تقوم الولايات المتحدة وحلفائها من تحقيق مشروعها في العراق[24].

لقد ركزت الادارة الامريكية على تحقيق هدفها الجيوسياسي من خلال السيطرة على الاقتصاد العراقي وتدميره عن طريق القرارات السلبية التي اصدرها بول بريمر في الايام الاولى من استلامه ادارة الدولة فقد اصدر اكثر من مائة مرسوم خاص,

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

منها حل الجيش والغاء وزارتي الدفاع والاعلام مما ادى الى فقدان الكثير من أبناء الشعب العراقي لوظائفهم, ناهيك عن الانهيار الامني الذي اثر على الاقتصاد العراقي وهيكلية المؤسسات العامة في الدولة واعادة بنائها وفقاً للرؤية الامريكية[25]. علاوة على دورها في الابقاء على تدهور الدينار العراقي امام الدولار لتطبيق مشروعها فضلاً عن تدمير الصناعات الوطنية والبنى التحتية في الدولة[26].

استخدمت الولايات المتحدة الامريكية سياستها الوحشية التي تهدف الى تدمير الدولة واضعافها وتفككها, وإطالة امد الوجود الامريكي فيها فضلاً عن نشر القواعد العسكرية في مختلف انحاء العراق, ناهيك عن السفارة الامريكية الجديدة فيه[27]. إن الرغبة الامريكية في محو العراق وطمس ثقافته وحضارته يعد امراً طبيعياً حسب نظرهم, لكن لم يفكروا بان العراق ليس مجرد ارض على الخريطة وانما دولة لها حضارتها وثقافتها وهويتها فمن اهم الحضارات الانسانية في التاريخ الذي يسود فيها الفخر في مناهضة الامبريالية بشراسة وحس قومي عربي قوي, فيها رجال اكفاء خضعوا للتدريب العسكري فاذا كان خلق الامم يتم في العراق فماذا يحدث في الامة الموجودة اصلاً فيه, إذ كانت فرضيتهم من البداية اختفاء جزء كبير من العراق وافساح المجال امام اجراء الاختبار العظيم وهو قيام عنف استعماري استثماري فيه[28].

خلاصة القول ان الهدف الامريكي من احتلال العراق هو محو الدولة من خلال عمليات الاجتياح وتدمير ثقافته وهويته الوطنية والسلب والنهب وخلق الفتنة والطائفية بين ابناء الشعب العراقي ومن ثم تفكيكه وتقسيمة الى دويلات صغيرة متناحرة على اسس طائفية, وهذا كفيل بإزالة خطر العراق عن اسرائيل ونموها في المنطقة وتحقيق حلمها القديم الجديد دولة اسرائيل الكبرى.

المبحث الثاني- بناء نظام سياسي تابع للولايات المتحدة الامريكية

تراجعت الولايات المتحدة الامريكية عن خطتها الاولى الرامية الى تقسيم العراق, بسبب ضغط المرجعية الدينية التي وظفت الشارع العراقي بشكل مثالي ضد المشروع الامريكي في الدولة, وليس ادل على ذلك من تصريح الحاكم المدني بول بريمر إذ قال (كنت مصمماً على عدم التنازل عن السيادة الى امة يسودها العنف والانقسام, لكن السيستاني لم يتزحزح عن موقفة في انتخاب المؤتمر الدستوري العراقي وهو ما اجبرني الى اللجوء للخطة الثانية)[29]. على إن الخطة الثانية تشمل مرحلتين رئيستين هما[30]:-

المرحلة الاولى: وتعرف بالمرحلة الانتقالية التي يتم فيها تشكيل حكومة انتقالية من قبل الادارة الامريكية عن طريق اجتماع احزاب المعارضة للنظام البائد في العراق, واختيار بعض الاطراف منها لتشكيل هيئة ادارية من اجل ادارة الحكم في الدولة وتشكيل الوزارات وتستمر لمدة سنتين كما يزعمون.

المرحلة الثانية: فتتمثل بمرحلة تأسيس حكومة من قبل الادارة الامريكية, التي تهدف الى تحقيق مصالح الولايات المتحدة الامريكية في العراق وما الديمقراطية التي نادت بها الولايات المتحدة قبل الحرب إلا مجرد وعود غير قابلة للتنفيذ كونها تروم تنفيذ مشروع جيوسياسي طويل الامد في الدولة.

ووفقاً لذلك عملت إدارة بريمر على تشكيل مجلس حكم مؤقت على أسس طائفية في العراق من اجل دق اسفين الفرقة والانقسام وخلق النزاعات والصرعات بين مكونات المجتمع العراقي, الامر الذي سيمكن الولايات المتحدة من البقاء في العراق لمدة طويلة بحجة حفظ الامن والاستقرار في الدولة ظاهراً فيما تعمل في الخفاء على تفكيك الدولة واضعافها[31]. ونتيجة لاشتداد الضغط من قبل المرجعية الدينية والشارع العراقي على مجلس الحكم والحاكم المدني بريمر من اجل تسليم السلطة للعراقيين, طرح بريمر فكرة اختيار مجموعة من اطياف الشعب العراقي لكتابة الدستور ومن ثم اجراء الانتخابات بيد إن تلك الفكرة لم تلقى القبول وزادت مطالبة العراقيين بأجراء

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

الانتخابات العامة في الدولة وتعيين لجنة كتابة الدستور من قبل تلك الحكومة المنتخبة, ورفض قرار سلطة الائتلاف في تشكيل لجنة لكتابة الدستور عن طريق الاختيار بعد التشاور مع الجهات السياسية والاجتماعية في العراق, لأن سلطة الائتلاف لا تتمتع بأي صلاحية في تعيين اعضاء مجلس كتابة الدستور العراقي[32]. حاول بريمر ان يلتقي بالمرجعية الدينية لتغيير موقفها من الانتخابات لكنه فشل في مسعاه, عندها لجأت الولايات المتحدة الى إرسال وفد امني لبيان مدى امكانية اجراء الانتخابات وبالفعل وصل الوفد الامني الى العراق برئاسة الاخضر الابراهيمي في تاريخ (2004/2/8) وبعد التشاور مع سلطة الائتلاف المؤقتة والمكونات السياسية العراقية, فضلاً عن لقاءه بالمرجعية الدينية العليا في النجف تم الاتفاق على تسليم السلطة للعراقيين وتشكيل حكومة انتقالية تهيئ الى اجراء الانتخابات العامة في الدولة والاتفاق على ضرورة اصدار قرار امني في ذلك[33]. لكن الولايات المتحدة حاولت الاشارة الى قانون ادارة الدولة الانتقالي في نص القرار الدولي, بيد إن المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف رفضت ذلك عن طريق رسالة وجهتها الى رئاسة مجلس الامن الدولي في تاريخ (2004/6/6), لأن هذا القانون وضعه مجلس غير منتخب وبتأثير مباشر من قبل الولايات المتحدة الامريكية, وبالتالي فأن الاشارة له ستقيد عمل الجمعية الوطنية التي سيتم انتخابها في مطلع عام 2005, مما ينذر بنتائج خطيرة, زد على ذلك فأن المرجعية الدينية العليا وجهت ابناء الشعب العراقي الى التظاهر في يوم انعقاد جلسة مجلس الامن الخاصة بالشأن العراقي لثني المجلس عن الاشارة الى ذلك القانون[34]. فنظمت فعلاً مظاهرات مركزية في بغداد ومعظم المحافظات تلبية لطلب المرجعية الدينية العليا, علاوة على استخدام تأثيرها الواسع ونفوذها في تعبئة الجماهير العراقية باتجاه المسار الديمقراطي للدولة, فتمكنت من احضار الشارع العراقي في الساحة اثناء الازمات والمنعطفات التاريخية والمهمة التي حدثت في تلك المدة, كالانتخابات البرلمانية والاستفتاء على الدستور العراقي, إذ إن الانتماء والتأثير الديني في مجتمع الدولة الاسلامي قد وفر اجماعاً ضرورياً باتجاه العمل بالقواعد المشتركة التي يؤمن بها المجتمع العراقي, ولو إن المرجعية الدينية انكفات على نفسها او كانت ضد العملية السياسية لا يعلم كيف كانت ستسير الامور في العراق في تلك المدة[35]. خاصة وان العراق يستعد لإجراء أول انتخابات ديمقراطية بعد عام 2003 تحت تلك الظروف الصعبة والفوضى والدمار والفراغ السياسي التي تمر به الدولة, إذ تم تحديد موعدها في 30/كانون الثاني / 2005, وابرز مهامها كتابة الدستور العراقي [36]. وبالفعل اجريت الانتخابات وكتب الدستور وتتابعت الدورات البرلمانية في الدولة للمدة(2005-2018), بيد إن مخرجات تلك الدورات كانت تشكل عبئ على الشعب العراقي بسبب تدخل الولايات المتحدة وفرضها مبدأ التوافقية السياسية التي افرزت محاصصة مقيتة, علاوة على افتقارها لمقومات النجاح كونها ابتعدت عن نصوص الدستور[37]. لاسيما في تفسير الكتلة الاكبر هل هي التي تتشكل قبل الانتخابات؟ ام داخل قبة البرلمان؟ ففي الدورة الاولى اسندت رئاسة الوزراء الى السيد نوري المالكي على اعتبار إن كتلته هي الاكثر عدد حسب نتائج الانتخابات, الا إن المحكمة الاتحادية اعطت تفسيراً مغايراً في انتخابات 2010, إذ اشارت الى انها الكتلة التي تتشكل تحت قبة البرلمان بعد أن حل كيان دولة القانون بالمرتبة الثانية, ثم عادت المحكمة الاتحادية الى التفسير الاول في انتخابات 2014, وفي انتخابات 2018 ضربت كل التفسيرات والدستور عرض الجدار واسندت رئاسة الحكومة الى شخصية خارج الكيانات الفائزة [38],الجدول(3). علاوة على ذلك اتجهت الولايات المتحدة الامريكية الى تفرقة الشعب العراقي وتفككه بالطائفية والعنصرية وكذلك خلق فكرة عدم التجانس السياسي التي ستولد المشكلة الاعمق في العراق وعدم قدرته على النهوض وتشكيل حكومة وطنية قوية تلبي طموحات الشارع العراقي, فأنها تراهن عليها بانها ستكون

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

الجدول (3) نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية للمدة (2005 - 2018)

اسم الكيان	الائتلاف العراقي الموحد	التحالف الكردستاني	جبهة التوافق	القائمة العراقية الوطنية	الجبهة الوطنية للحوار	الاتحاد الاسلامي الكردستاني	كتلة المصالحة والتحرير	الرساليون	اخرى	المجموع
عدد المقاعد	128	53	44	25	11	5	3	2	4	275
النسبة %	47	19,3	16	9	4	2	1	0,7	1	%100

نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2010

اسم الكيان	القائمة العراقية	ائتلاف دولة القانون	الائتلاف الوطني العراقي	الائتلاف الكردستاني	حركة كوران	جبهة التوافق	الاتحاد الاسلامي الكردستاني	اخرى	المجموع
عدد المقاعد	91	89	70	42	8	6	4	15	325
النسبة %	28	27	22	13	2	2	1	5	%100

نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2014

اسم الكيان	دولة القانون	التيار الصدري	ائتلاف المواطن	متحدون	ائتلاف الوطنية	الحزب الوطني	الاتحاد الوطني	ائتلاف العراقية	حركة التغيير	الفضيلة	ائتلاف الاصلاح	الحزب الاسلامي	اخرى	المجموع
عدد المقاعد	92	33	30	23	21	19	19	10	9	6	6	5	55	328
النسبة %	28	10	9	7	6	6	6	3	3	2	2	1	17	%100

نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2018

اسم الكيان	سائرون	الفتح	النصر	دولة القانون	الحزب الديمقراطي	ائتلاف الوطنية	تيار الحكمة	الاتحاد الوطني	تحالف القرار	الانبار هويتنا	قائمة كوران	تحالف بغداد	الجيل الجديد	اخرى	المجموع
عدد المقاعد	54	47	42	26	25	21	19	18	11	6	5	4	4	47	329
النسبة %	16,4	14	13	8	8	6	6	5,4	3,2	2	2	1	1	14	%100

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على -حيدر عبد الله عباس, التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003, رسالة ماجستير, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة المثنى,2020, ص99.

مفتاح الازمات في المستقبل نتيجة عدم الاستقرار السياسي في الدولة فقد كانت حكومة واشنطن صريحة في تصريحاتها التي جاءت على لسان رئيسها جورج بوش انه لن نسمح بتشكيل نظام سياسي ديني, بل سنقوم بتطبيق نظام الدولة الديمقراطية التي لا تقوم على الاسلام كمصدر كلي للدولة(39).

ولأجل تنفيذ ما تصبو اليه عملت الولايات المتحدة على بناء نظام سياسي عراقي هش عبر الاليات الآتية(40):-

1- دعم التعددية السياسية المفرطة في الدولة بسبب كثرة الاحزاب السياسية وتفاوت مسمياتها ونشاطاتها إذ وصل عددها ي عام 2005 الى (111) حزباً مما ساعدها على اضعاف الدولة وجعلها تابعة لها.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

2- استغلت الولايات المتحدة التعدد الاثني في العراق لصالحها في اذكاء الطائفية و الفتنة بين ابناء الشعب العراقي مما اوهن الدولة امام المشروع الامريكي فيها.

3-اقامة نظام سياسي تابع لها الذي يتكون من التعددية الحزبية والقومية وهذا يسبب فوضى وارباك سياسي في نظام الحكم العراقي الامر الذي يسهل تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدولة والتحكم في مصيرها وقراراتها التي تهدف الى تحقيق وحماية مصالحها.

4-انشاء حكومة محاصصة على اساس طائفي وحزبي وقومي في جميع مفاصل الدولة مما قيد قدرة العراق على النهوض وتحقيق تطلعات الشعب العراقي.

5-تأسيس قوات امنية وعسكرية على اساس طائفي وقومي تفتقر للعقيدة القتالية والتسلح الحقيقي في الدفاع عن الدولة.

وازاء كل هذه التحديات شكلت المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف خط صداً لها وصمام أمان للدولة, إذ كان لها دوراً فاعلاً في بناء نظام سياسي جديد وفق اسس عراقية وطنية لاسيما بعد تحجيم الدور الامريكي في العراق, فقد اكد رئيس الوزراء العراقي آنذاك ابراهيم الجعفري إن الدولة العراقية الجديدة كادت ان تفشل لولا التدخل الواعي من الحوزة العلمية في النجف الاشرف بقيادة المرجع الاعلى السيد علي السيستاني, الذي اعطى دافعاً قوياً لبناء النظام السياسي الجديد في العراق, فقد تمسكت من البداية في مطلب صياغة الدستور عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة وليس عن طريق لجنة مجلس الحكم, فضلاً عن اصرارها على مطلب الانتخابات العامة الحرة إذ عملت المرجعية الدينية على التقريب بين المكونات السياسية العراقية ودعوتها نبذ التفرقة والطائفية وترك الماضي والنظر الى المستقبل, زد على ذلك تأييدها لعقد مؤتمر وطني في الجامعة العربية يشمل كافة المكونات العراقية لاسيما بعد زيارة الامين العام للجامعة العربية عمر موسى للنجف الاشرف(41).

فلم تكتف المرجعية الدينية العليا بهذا الدور فقط بل عملت على ضرورة اشراك العراقيين كافة في العملية السياسية وتحفيزهم على الاشتراك في الانتخابات التشريعية, لأنها تمثل الركيزة الاساسية في بناء الدولة العراقية الجديدة, واعلانها الوقوف على مسافة واحدة من جميع العراقيين(42)0 وبين الرفض الامريكي لتسليم السلطة والرغبة العراقية باستلامها اجبرت امريكا على الرضوخ الى مطالب العراقيين, بيد إنها عملت بكل جهدها على احكام قبضتها على النظام السياسي الوليد الذي نص عليه دستور الدولة الدائم عام 2005 وحدده بالمؤسسات الرسمية الآتية:

أ-السلطة التنفيذية

تمثل هذه السلطة القوة الاكثر نفوذا في ميدان صنع القرار السياسي للدولة, إذ إن السلطات الاخرى تمارس دور الرقابة لكن السلطة التنفيذية تهتم برسم السياسات للعراق سواء كانت الداخلية او الخارجية وتحدد علاقاتها مع الدول الاقليمية او الدولية, وبما إن طبيعة السياسة تتسم بعدم الاستقرار وخاصة الخارجية لذا تنحو بالنظم السياسية بأن تعطي السلطة التنفيذية دوراً مركزياً في صناعة القرارات للدولة لمواجهة الازمات التي تتعرض لها وكيفية التعامل مع العلاقات الدولية المتغيرة, فهذا يساعدها ان تتصف بالوحدة التنظيمية ومعرفة المعلومات عن المشكلات الدولية وكيفية التعامل معها إذ تتكون السلطة التنفيذي من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء(43) . على إن صلاحيات رئيس الجمهورية تختصر بالاتي (44):-

1. اصدار العفو الخاص بتوجيه من رئيس مجلس الوزراء باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والارهاب والفساد بنوعية المالي والإداري.
2. المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب عليها, إذ تعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسليمها.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

3. يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب, فتعد مصادق عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها.

4. اصدار المراسيم الجمهورية وقبول السفراء

5. يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة العراقية للأغراض التشريفية والاحتفالية في الدولة.

6. دعوة مجلس النواب المنتخب لغرض عقد الجلسة الاولى بمدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات البرلمانية.

اما صلاحيات رئيس مجلس الوزراء يمكن ايجازها بالاتي(45):-

أ- يعد المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة.

ب- يقوم بإدارة مجلس الوزراء ويتراس اجتماعاته وله الحق بإقالة الوزراء بعد موافقة مجلس النواب.

ت- تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة الاشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

ث- اصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين.

ج- اعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية.

ح- اقتراح مشروعات القوانين.

خ- التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها او من يخوله.

د- التوصية الى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة ورئيس اركان الجيش, ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق, ورئيس المخابرات الوطني ورؤساء الاجهزة الامنية.

ب- السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد, إذإن معظم الدساتير المعاصرة تولي المجالس التشريعية في انجاز الوظائف السياسية للدولة, فهي تتمتع بصلاحيات دستورية متعددة, فهي التي تقوم بإعلان الحرب وتصديق المعاهدات الدولية فضلاً عن الموافقة على منح المساعدات الخارجية للدول(46). وتكون مدة دورته اربع سنوات وهم صلاحيات مجلس النواب كما يأتي(47):-

1- تشريع القوانين

2- الرقابة على اداء السلطة التنفيذية

3- انتخاب رئيس الجمهورية.

4- تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب.

5- الموافقة على تعيين رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الاشراف القضائي بالأغلبية المطلقة, بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الاعلى والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة عن طريق اقتراح من مجلس الوزراء.

6- مساءلة رئيس الجمهورية من خلال طلب مسبب بالأغلبية الطلقة لعدد من اعضاء مجلس النواب.

7- اعفاء رئيس الجمهورية بالتصويت عليه بالأغلبية المطلقة لعدد من اعضاء مجلس النواب بعد ادانته من المحكمة الاتحادية العليا .

8- الموافقة على اعلان الحرب والطوارئ بأغلبية الثلثين بناء على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

اما مجلس الاتحاد(*) هو مجلس تشريعي الذي يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم, إذ يتم تكوينه شروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به عن طريق قانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب العراقي(48).

ج- السلطة القضائية

تعد السلطة القضائية في العراق مستقله إذ تتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها التي تصدر احكامها وفقاً للقانون والقضاة مستقلون, لا يكون عليهم أي سلطان في قضائهم الا القانون, فلا يجوز لأي سلطة التدخل في القضاء

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

وشؤونهم , إذ تتكون هذه السلطة من المحكمة الاتحادية العليا ومجلس القضاء الاعلى ومحكمة التميز الاتحادية , وجهاز الادعاء العام وهيأة الاشراف القضائي اضف الى ذلك المحاكم الاتحادية الاخرى, زد على ذلك ان المحكمة الاتحادية العليا هي التي تكون معنية بالأمور السياسية للدولة[49].

إن للسلطة القضائية دوراً مهما في صنع القرار السياسي من خلال قيامها في ابطال بعض القوانين او الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة العراقية سواء كانت الداخلية او الخارجية إذا كانت مخالفة للدستور, فضلاً عن تفسير النصوص الدستورية وفك التداخل ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية[50]. إذ إن اهم مكوناتها هي المحكمة الاتحادية كونها هيئة قضائية مستقله مالياً وادارياً, فان اهم الصلاحيات المحددة لها هي: [51].

1- الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة.

2- تفسير نصوص الدستور

3- تعمل على الفصل في القضايا التي تنشأ من خلال تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والانظمة والتعليمات الصادرة من السلطات الاتحادية .

4- المصادقة على نتائج الانتخابات النهائية لعضوية مجلس النواب .

5- الفصل في المنازعات التي تحصل بين حكومات الاقاليم او المحافظات وفقاً للاطار الدستوري.

نظرياً إن النظام السياسي العراقي المشكل وفق دستور الدولة الدائم قائم على اساس الفصل بين السلطات ويعمل على البنى الدستورية, بيد إن الواقع مغاير تماماً, إذ ادت الولايات المتحدة الامريكية دوراً في التعاطي مع النظام السياسي الوليد عبر التدخل في الانتخابات واختيار الحكومة العراقية[52]. ناهيك عن اختيار الوجوه التي تخدم مصالحها بنفسها دون ان يكون للشعب أي رأي في ذلك, وهذا يعكس حالة الاستبداد والتسلط الذي تمارسه بحق الشعب العراقي[53]. على إن الولايات المتحدة الامريكية قد افادت من الصراعات والنزاعات بين الاحزاب والنخب السياسية التي حكمت العراق بعد عام 2003, وزجت الدولة في فوضى سياسية, إذ اتسم حكمها بالغموض والتشويه بسبب عشوائية ادارتها للدولة من جانب وكونها تمثل احزاب طوائف وقوميات ومناطق اكثر من انتمائها للدولة من جانب أخر[54]. وعليه يمكن عد الاحزاب والكتل السياسية العراقية احد الاسباب التي ادت الى ضعاف الدولة امام الولايات المتحدة وجعلها عاجزة عن تحقيق الاستقرار السياسي فيها وليس ادل على ذلك من الصدامات المسلحة التي دارت بين بعظها[55]. ويذكر إن غالبية الاحزاب السياسية العراقية تكون ذات توجهات قومية وعرقية وطائفية اكثر من كونها احزاب ذات برامج سياسية ناضجة ترغب في بناء الدولة وتواجه التحديات التي تعاني منها سواء كانت داخلية او خارجية, إذ إن هدفها الرئيس هو الوصول الى السلطة لغرض تعظيم المكاسب والمنافع الخاصة على حساب الشعب, وتتصف الاحزاب السياسية في الدولة بالآتي[56]:-

1- غياب البرامج السياسية الدقيقة والواقعية التي تمثل واقع المشكلات التي يمر بها العراق.

2- ان الاحزاب في جميع دول العالم هي عنصر موحد للأهداف والمصالح العامة الا في العراق فأنها على الرغم من اتفاقها على العديد من المسائل والقضايا السياسية بشكل نظري لكن عند التطبيق تطفو الخلافات بينها على السطح لتحقيق أي خطوة او عمل يمكن ان يؤثر على مستقبل الدولة.

3- ظهور الانقسامات والانشقاقات داخل الاحزاب السياسية بسبب الصراعات على القيادة وقد يصل الامر الى ان بعض الاقليات لها اكثر من جهة لتمثيلها لكن عملياً لا تحصل على أي مقعد في البرلمان بعد الانتخابات .

4- هناك بعض الاحزاب تنحى منحاً وطنياً بغض النظر عن الانتماء المذهبي والقومي, لأنها مدركة لحقيقة ما يعانيه العراق من تحديات داخلية وخارجية لكنها غير فاعلة بسبب المد الطائفي الذي ولدته العوامل الخارجية وحولت الصراع

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

السياسي في العراق الى صراع دامي استعمله الارهاب ودخل الساحة من اوسع ابوابها وانجرف الكثير من السياسيين معه.

وتجدر الاشارة الى إن الانقسام السياسي في الدولة ادى الى عدم نضوج مشروع سياسي متكامل تتفق عليه جميع الاطراف العراقية, مما ولد رفض بعض المشاريع والمقترحات لأنها مقدمة من جهة او حزب معين, لابل إن التعددية الحزبية المفرطة أدت الى ارباك الوضع السياسي في الدولة واجبرت صانع القرار فيها على اللجوء الى الحلول الوسطى[57]. وهذا ما خططت له الولايات المتحدة الامريكية في ايجاد نظام سياسي تابع لها, واشغال هذا النظام بالواقع الامني المتدهور الذي اسهم في تفاقم مظاهر الارهاب والطائفية والتهجير القسري, ناهيك عن تنامي حالة العنف والفوضى في الدولة التي كادت أن تدخلها حرب اهلية[58]. ونتيجة لتفاقم الوضع في العراق حاولت الولايات المتحدة الامريكية الهروب من المستنقع العراقي إذ عمدت الى استخدام استراتيجية جديدة اطلقت عليها بالاستراتيجية القومية للنصر, التي امتدت من بداية تشكيل الحكومة العراقية في أيار 2006 م إلى أيلول 2007م، إذ إن الإدارة الأمريكية أدركت في هذه المرحلة بأن الأمور أصبحت خارج سيطرتها إلى حد ما, وقد تضمنت هذه الاستراتيجية جملة من الأهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى التي تؤمن المصالح الجيوبوليتيكية لها [59]. وشكلت لأجل ذلك لجنة عُرفت آنذاك لجنة (بيكر –هاملتون) برئاسة وزير الخارجية الامريكي الاسبق جيمس بيكر والسيناتور الديموقراطي لي هاملتون, التي كشفت الحقائق بأن الجيش الامريكي لا يستطيع ان يفعل أي شيء للنجاح في العراق لان 79% من الشعب العراقي ينظر للنفوذ الامريكي نظرة سلبية, علاوة على غياب المصالحة الوطنية التي تعد السبب الاساس للعنف في الدولة[60].

احتدمت النقاشات في مراكز صنع القرار الامريكي حول مصير العراق والمشروع الامريكي فيه وطرحت عدة اراء منها الانسحاب من العراق ومنها العودة الى مشروع التقسيم الى الدويلات الثلاث وقد تبنى هذا الرأي جوبايدن الامر الذي سيتيح الحجة للولايات المتحدة ان تأخذ زمام الامور فتتدخل لحل تلك النزاعات بين الدويلات الوليدة خدمة لمشروعها في الدولة, فضلاً عن اتخاذه ذريعة لبقائها في العراق لمدة اطول من اجل حماية مصالحها وتحقيقها[61]. فيما دعا وزير الدفاع الامريكي آنذاك(روبرت غيتس) في مذكرة سرية ارسلها للبيت الابيض الى إعادة انتشار القوات الامريكية في العراق, لاسيما في المناطق الساخنة منه, وابقاء القوات الامنية العراقية ضعيفة وغير مدربة, لتبقى دائماً بحاجة مساعدة الولايات المتحدة, فضلاً عن استخدام الاموال في عملية التوظيف السياسي لصالحها, وهذا ما عملت عليه الادارة الامريكية[62]. ولمعالجة الوضع في العراق والحفاظ على المصالح الامريكية فيه طرح الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش فكرة عقد اتفاقية امنية طويلة الامد على العراقيين في عام 2007, على إن هذه الاتفاقية تقضي بحماية العراق واخراجه من طائلة البند السابع ناهيك عن تسليح الجيش العراقي, وعلى الرغم من الخلافات التي اثيرت حول الاتفاقية تم توقيع بنود الاتفاقية بين الرئيس الامريكي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في عام 2008 علماً إن تلك الاتفاقية حملت اهدافها خفية هي تحقيق المصالح الامريكية في العراق وتمكينها من تنفيذ مشروعها السياسي في العراق خاصة والشرق الاوسط عامة[63]. لذا إن الرئيس الامريكي الاسبق بوش اعلن في مذكراته بعد الغزو إن الادارة الامريكية كانت تسعى الى بناء نظام سياسي بمواصفات غربية تجعل من العراق حليفاً للولايات المتحدة وازالة تهديده لأمن واستقرار اسرائيل, بيد إن ما خططت له ومولته جاء بما لا تشتهي السفن, إذ انخرط العراق في محور الممانعة لأمريكا لاسيما بعد احداث الخريف العربي(الربيع العربي) الامر الذي ادى الى تغيير موقفها والاتجاه الى مرحلة جديدة من المشروع الامريكي في العراق تقضي بنسف العملية السياسية في الدولة والعودة بها الى المربع الاول وليس

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

ادل على ذلك من ادخالها لتنظيم داعش الى العراق في عام 2014[64].

خلاصة القول عملت الولايات المتحدة في هذه المرحلة على تعديل خطتها من تقسيم الدولة إلى اعادة بناء نظام سياسي بمقاسات امريكية وقد نجحت إلى حد ما في ذلك الاتجاه لاسيما سيطرتها وسطوتها على بيئة صنع القرار في الدولة بيد إن هذا النجاح لم تتكامل معطياته بالنسبة لها بسبب حالة التشرذم في بيئة صنع القرار العراقي وتعدد فواعله الداخلية الامر الذي دفعها إلى إجراء تعديلات تكتيكية في توجهاتها الجيوبولتيكية إزاء العراق وهذا ما سيتم ابرازه في المرحلة القادمة.

المبحث الثالث- نسف العملية السياسية في العراق

بدأت هذه المرحلة من المشروع الامريكي في نهاية حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وبداية سقوط المحافظات الغربية على يد تنظيم داعش الارهابي في عام 2014 لاسيما بعد فشل خطتها الثانية للتعامل مع العراق, إذ اتجهت الى خطة جديدة في العام نفسه الا وهي نسف العملية السياسية في الدولة واعادتها الى المربع الاول, لكي تتمكن من اعادة بناء الدولة حسب مخططاتها, فقامت بالتعاون مع ادواتها الجيوسياسية في المنطقة (تركيا واسرائيل ودول الجوار العربي) من اجل الاطاحة بالعملية السياسية في العراق من خلال دعمهم للتنظيمات الارهابية, فأخذت الولايات المتحدة تحرك محاورها في المنطقة للتدخل في الشأن الداخلي للدولة ومنعها من الانخراط مع محور الممانعة ضدها وحلفائها[65]. ويمكن تفسير تعاون تركيا مع الولايات المتحدة ضد العراق يعود الى خشية تركيا من التحول السياسي في العراق الذي قد يفرض الى تقسيم العراق ولكي تحافظ على مصالحها عملت على مساعدة الولايات المتحدة في دعم التنظيمات الارهابية عن طريق فتح الحدود لها للعبور الى العراق وضرب امن واستقرار الدولة بشرط ان لا يتعارض مع مصالحها السياسية والاقتصادية لتركيا في العراق[66].

اما الدور الاسرائيلي في العراق فانه يواجه تكتم كبيراً إذ يبدو بانها ليس لها نفوذ في الدولة, لكنها تعد الشريك الاقليمي الحقيقي في المشروع الامريكي في العراق, والداعم الاول لإبقاء العراق ضعيفاً ومهمشاً لأبعاد خطره عن امنها واستقرارها, فقامت بمساعدة الولايات المتحدة بدعم التنظيمات الارهابية بشكل كبير لإسقاط الحكومة العراقية واعادة الدولة الى المربع الاول في عام 2014[67]. لذلك كان الدور الاسرائيلي لا يقل حضوراً وفاعليه عن دور الولايات المتحدة في الدولة, فان اكثر عمليات التخريب والاغتيالات التي شهدها العراق تقف ورائها اسرائيل لكن الاعلام وخاصة العربي يتجنب تسليط الضوء على هذه الاحداث في الدولة خوفاً على مصالحها السياسية[68].

اما الدور الخليجي (عدا عمان) فقد كان داعماً للمرحلة الثالثة من المشروع الامريكي في العراق إذ ساعدت تلك الدول الولايات المتحدة في تجنيد الجماعات الارهابية وتسليحها وزجهم للقتال في العراق بحجة الجهاد والدفاع عن الدين الاسلامي[69]. ناهيك عن تدخلها بالشأن الداخلي واذكاء الطائفية بين ابناء الشعب العراقي, فكانت عبارة عن ادوات وفواعل تستخدمها الولايات المتحدة لإنجاح مشروعها في العراق[70]. ونتيجة التعاون الامريكي مع المحاور المذكورة تمكن تنظيم داعش الارهابي في يوم10 حزيران عام 2014 من السيطرة على ثلث الدولة العراقية, الخريطة(3), مما عرض الدولة للخطر الكبير والخسائر الفادحة بالأرواح وخاصة الابرياء من الاقليات السكانية ناهيك عن الخسائر العسكرية وانهيار المنظومة الامنية بالكامل في تلك المناطق علاوة على تدمير البنى التحتية والمناطق الاثرية على يد ذلك التنظيم, مما جعل الدولة العراقية على حافة الانهيار التام[71]. على إن ذلك التنظيم المدعوم امريكياً عمل بعد اجتياح غرب العراق على ثلاث مراحل رئيسة هي[72]:-

المرحلة الاولى شوكة النكاية والانهاك: وتستمر فيها العمليات القتالية من اجل انهاك واضعاف الحكومة المركزية استعدادا

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

لأسقاطها او تخليها عن ادارة المنطقة, إذ تبدأ من عمليات صغيرة الى ان تصل الى عمليات كبرى تهدف الى تدمير البنى التحتية للدولة والتي تنتهي بطرد مظاهر السلطة المركزية بالكامل والقضاء عليها .

الخريطة (3) المناطق الخاضعة لسيطرت تنظيم داعش الارهابي في العراق لعام 2015

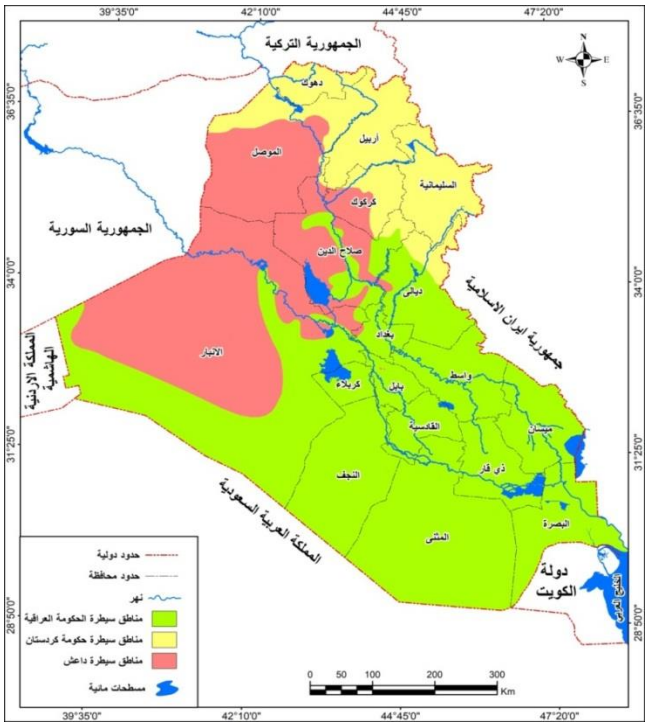

المصدر: الباحثان بالاعتماد: لطيف كامل كليوي واعياد عبد الرضا عبد الله، تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، 2019، ص1699.

المرحلة الثانية ادارة التوحش: وتجبر مجموعات الشوكة والنكاية الدولة على الانسحاب من بعض المناطق بحسب اعتقادهم, فيؤدي الى حدوث فوضى عارمة, وينتشر السلب والنهب والدمار ويكثر القتل وتغيب القوانين, وهنا تنتقل مجموعة النكاية من المرحلة الاولى الى الثانية ادارة التوحش المدعوم لوجستياً من قبل دول الجوار الاسلامي للعراق.

المرحلة الثالثة شوكة التمكين: حسب رؤيتهم فانهم يقومون دولة الخلافة الاسلامية في هذه المرحلة.

استثمرت الولايات المتحدة هذه الاحداث المتواصلة من العنف والدمار في العراق نتيجة دخول تنظيم داعش وظهوره بقوة وسيطرته على مناطق واسعة من العراق وسوريا للعودة عسكرياً للعراق لاسيما بعد تقديم رئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي طلباً بذلك الامر إذ عملت على زيادة عدد قواتها التي سبق وان خفضتها في عام 2011 حسب اتفاقية الاطار الاستراتيجي[73]. عمل العراق بالتعاون مع إيران وسوريا على شن حملة عسكرية حاسمة لدحر تنظيم داعش وبالفعل ادت الى انحسار تقدمه علاوة على تشكيل ظهير ساند للجيش العراقي الا وهو الحشد الشعبي لاسيما بعد اطلاق المرجعية الدينية العليا فتوى الجهاد الكفائي التي حفزت العراقيين على مقاتلة هذا التنظيم الاجرامي, أذ كان لهذه القوات الدور الكبير في صناعة النصر وهزيمة داعش في العرق, لان داعش كان يعتمد على حرب المدن والعصابات دون تكتيك واضح وان مثل هذه الاستراتيجية لا يمكن للجيش التعامل معها بمنطق الجيش النظامي, بيد إن القوات الشعبية البديلة عن الجيش (الحشد الشعبي) كانت ضداً نوعياً لمواجهة تلك التنظيمات في حرب الشوارع والمدن[74]. وبعد اخذ زمام المبادرة وتحجيم داعش في العراق قامت الولايات المتحدة بإعاقة تقدم القوات العراقية في محاربة داعش لكي ينمو ويتمدد في الاراض العراقية تحت رعايتها وحمايتها حتى توسع نطاق تهديده ليشمل كامل الارض العراقية عبر السيارات المفخخة والعمليات الانتحارية [75]. بيد إن ذلك لم يثني العراقيين من مواجهة التنظيم الارهابي وتحجيم حراكه داخل الدولة مما ادى الى تعثر المشروع الامريكي نتيجة المقاومة الكبيرة التي أبداها العراقيون بالرغم من الخسائر الفادحة بالأموال والارواح الى حد لا يمكن للولايات المتحدة ان تتصوره, فضلاً عن وتشكيل الحشد الشعبي بعد فتوى الجهاد الكفائي التي ساعدت على استعادة الاراض العراقية من سيطرة تنظيم داعش بمساعدة القوات المسلحة العراقية بكافة صنوفها ولجم مشروع التقسيم الذي ارُيد

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

للعراق, ليبقى دولة واحدة مستقله بكافة اطيافها وقومياتها[76].

اخذت الحكومة في تلك المدة استعادت السيطرة على معظم الاراضي العراقية من تنظيمات داعش الارهابية التي حققت فيها القوات العراقية والحشد الشعبي الانتصارات على داعش الذي اخذ ينحصر في تلك المناطق واستمرت هذه العمليات منذ انطلاق الفتوى المباركة في عام 2014 حتى تحقيق النصر في عام 2017[77]. على إن النصر المتحقق على تنظيم داعش كشف مكامن القوة العراقية المتمثلة بالتفاف الجماهير حول مرجعيتها الدينية التي تعد صمام أمان للدولة والشعب, لذا عملت الولايات المتحدة على ضرب مرتكزات هذه القوة عبر التشكيك بدور المرجعية الدينية في الدولة ووصفها بأنها حامية للأحزاب الفاسدة التي ارهقت الشعب العراقي واثقلت كاهله, على الادارة الامريكية تبتغي من ذلك فصل القواعد الشعبية عن قيادتها الحقيقية, مما يمكنها من تنفيذ مشروعها في العراق, بيد انها لم تنجح في ذلك [78].

نافلة القول بدأت المرحلة الثالثة مع نهاية حكومة المالكي في عام 2014 وبداية حكومة حيدر العبادي التي تزامنت مع سيطرة تنظيمات داعش الارهابية على ثلث مساحة العراق وما صاحب ذلك من انهيار المؤسسة الامنية والسياسية في الدولة, إذ عملت الولايات المتحدة بالتعاون مع محاورها الاقليمية على تمكين تنظيم داعش من ضرب امن واستقرار الدولة لكي تستنزف امكاناتها العسكرية والاقتصادية وصولاً الى انهيارها وارجاعها الى المربع الاول بيد انها لم تنجح في ذلك بسبب تدخل المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف عبر فتوى الجهاد الكفائي التي عززت قوة الدولة واعادة هيبتها بعد اصدارها لفتوى الجهاد الكفائي وتشكيل الحشد الشعبي ليكون ظهير عسكري للقوات العراقية في محاربة داعش حتى الانتصار عليه عام 2017, مما ادى الى اجبار الولايات المتحدة على تغير خططها بعد ان عرفت مكمن قوة الشعب العراقي المتمثل في صمام امانها المرجعية الدينية, فعملت على الفصل بين الشعب والمرجعية فضلاً عن شنها حرب ناعمة ضد الشباب وتجنيدهم في خدمتها لتحقيق مصالحها, وبعد ما جرت الانتخابات البرلمانية في عام 2018, الذي تسنم فيها عادل عبد المهدي رئاسة الوزراء فاخذ يتجه نحو بناء العراق بعد ما دمر داعش البنى التحتية فذهب الى الصين لعقد الاتفاقية العراقية - الصينية الطويلة الامد التي ستحيي امال العراقيين من جديد, لكن تدخل الولايات المتحدة الامريكية في افشال هذه الاتفاقية وتعطيلها فأججت الشارع ودعمت المظاهرات التي خرجت في الدولة عامة في عام 2019 للمطالبة بالإصلاح وضغطت على الحكومة المركزية وحدثت صدامات عنيفة بينهما وسقوط الجرحى والشهداء فيها ودعمت المرجعية الرشيدة في النجف الاشرف هذه الاصلاحات ووقفت مع المتظاهرين, لكن المظاهرات اخذت تخرج عن سياقها المحدد وتطالب بتحقيق اهداف الاجندات الخارجية باستقالة الحكومة وحل البرلمان والغاء الدستور من اجل اعادة العراق الى المربع الاول بعد عام 2003, فاضطرت حكومة عادل عبد المهدي الى ان تقدم استقالتها نتيجة الضغط الجماهيري وحدوث الصدامات ووقوع الضحايا, بهذا حققت الولايات المتحدة الامريكية خطتها في افشال الاتفاقية وتأخر اقرار الموازنة التي كانت الاتفاقية مرهونة عليها, فعمت الفوضى في العراق مره اخرى, فتأخر اختيار حكومة جديدة واخذ العراق يدخل مراحل حرجة الى ان تم التصويت على حكومة مصطفى الكاظمي الذي اخذ يمهد لأجراء انتخابات مبكرة, التي بدأت الولايات المتحدة تبني عليها امالها في انتخاب حكومة تلبي طموحاتها وتحقق اهدافها السياسية والاقتصادية وانجاح مشروعها في العراق, وعليه يمكن القول ان المشروع الامريكي في العراق مستمر وليس له نهاية لأنه لم يحقق ما تسعى اليه الولايات المتحدة في العراق حتى نهاية مدة الدراسة, لذا يلحظ انها تقوم بتعديلات تكتيكية في خطتها وبما يتناسب مع طبيعة المرحلة الزمنية.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

النتائج والمقترحات

اولاً-النتائج

1- إن هدف الولايات المتحدة من احتلال العراق في عام 2003 محو الدولة واقتلاعها من جذورها عبر تقسيمها الى ثلاث دويلات متناحرة مما يسمح للولايات المتحدة الافادة من امكانات المنطقة وادامة وجودها فيها.

2- بينت الدراسة الدور السلبي للولايات المتحدة بعد عام 2003 لاسيما في استشراء الفساد المالي والإداري في جميع مفاصل الدولة بسبب بنائها نظام السياسي على اسس التوافقية السياسية والمحاصصة الطائفية.

3- اوضحت الدراسة الدور الكبير للمرجعية الدينية في افشال مخططات الولايات المتحدة الامريكية والحد من تنفيذ مشروعها في الدولة من خلال اصدار العديد من القرارات المناهضة لها واهمها فتوى الجهاد الكفائي التي اجبرتهم على التراجع وتغيير خططهم في تنفيذ المشروع الامريكي في العراق.

ثانياً- المقترحات

1- ينبغي على صانع القرار السياسي عقد اتفاقيات متوسطة او طويلة الامد مع الدول العظمى كالصين وروسيا في مجال الاستثمار النفطي لكي تحجم دور الولايات المتحدة من هيمنتها على النفط العراقي بشكل كامل, مثل الاتفاقية العراقية الصينية التي ستعيد بناء الدولة وتقلل من النفوذ الامريكي من تحقيق مشروعها في الدولة.

2- ضرورة العمل على مكافحة الفساد المالي والاداري الذي اصبح خطراً على الدولة من خلال تشكيل لجان مختصة من الهيئات المستقلة والنزيهة لمحاسبة المفسدين اين كان موقعهم لأجل بناء مؤسسات الدولة بالاتجاه الصحيح.

3- يتوجب على صانع القرار السياسي الاستفادة من دور المرجعية في النجف وقراراتها التي تصب في مصلحة الدولة وبنائها ووحدتها الذي سيمنع التدخلات الخارجية في القرار العراقي وبالتالي يقوض المشروع الامريكي في العراق الذي يهدف الى عكس ذلك.

الهوامش :

1) نعومي كلاين, عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث, ترجمة نادين خوري, ط3,شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, لبنان, 2011, ص453.

2) علي عبد الجليل علي, الحرب على العراق رؤية يهودية, ط1, دار اسامة للنشر والتوزيع, عمان, 2004,ص83-86.

3) جعفرعتريسي, سقوط بغداد والتحولات الكبرى, الطبعة الاولى, دار المحجة البيضاء, 2004,ص147-148.

4) علي عبد الجليل علي, مصدر سابق, ص14-15.

5) فيصل عبد الجبار عبد علي, برنارد لويس ومشروعة الأستشراقي لتفتيت العالمين العربي والاسلامي دراسة تاريخية تحليلية, مجلة جامعة كربلاء العلمية, المجلد الحادي عشر, العدد الاول, إشاني , 2013, ص3-4.

6) مشروع تقسيم العراق الشبكة الدولية للأنترنيت عبر:https://m.marefa.org

7) مايكل اوترمان وزميلاه, محو العراق, ترجمة انطوان باسيل, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, ط1, 2011, ص13.

8) جعفر عتريسي, مصدر سابق, ص150.

9) محمود العزيز, الغزو الامريكي للعراق ونواياه الدفينة, ط1, كربلاء المقدسة, 2004, ص32.

10) عزري رحيمة, الغزو الامريكي للعراق سنة 2003,رسالة ماجستير, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية , جامعة محمد خضير –بسكرة, 2015,ص52.

11) محمود العزيز , مصدر سابق, ص33-34.

12) مايكل اوترمان وزميلاه, مصدر سابق, ص21.

(*) نعومي كلاين صحفية وكاتبة ومؤلفة كندية رافقت القوات الامريكية اثنا دخولها للعراق عام 2003, للمزيد النظر الى نعومي كلاين, عقيدة الصدمة, مصدر سابق, ص450.

13) حيدر عبد الله عباس, التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003, رسالة ماجستير, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة المثنى, 2020, ص96.

14) نعومي كلاين, مصدر سابق,ص450.

15) مايكل اوترمان وزميلاه, مصدر سابق, ص11.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

16) بول بريمر, عام قضية في العراق النضال لبناء غد مرجو, دار الكتاب العربي , لبنان , 2006,ص14.

17) ابراهيم خليل العلاف , موقع العراق في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة, مركز الدراسات الاقليمية , جامعة الموصل ,2001., ص 13.

18) محمود العزيز , مصدر سابق , ص52-53.

19) هبه عادل مطرود زغير, الاثار الجيوبوليتيكية للفوضى الخلاقة على الوطن العربي(العراق أنموذجاً) , اطروحة دكتوراه, كلية التربية للبنات, جامعة بغداد, 2019, ص160-161.

20) لطيف كامل كليوي , تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران, اطروحة دكتوراه, كلية الآداب, جامعة البصرة , 2014, ص 141-142.

21) ضحى مجيد حسن البحاثي, الابعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية للإرهاب في العراق وامكانية مواجهتها, رسالة ماجستير, كلية الآداب, جامعة القادسية , 2016, ص80-81.

22) جعفر عتريسي , سقوط بغداد , مصدر سابق , ص182.

23) بول بريمر, مصدر سابق, ص199.

24) حسام حميد شهاب المشهداني, واقع حقوق الانسان العراقي في ظل الاحتلال الامريكي, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية, العدد1, جامعة تكريت, 2009, ص272-276.

25) حسام حميد شهاب المشهداني, مصدر سابق , ص279- 281.

26) لطيف كامل كليوي, اعياد عبد الرضا عبدالله, تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003, مجلة اوروك للعلوم الانسانية العدد الثاني, المجلد الثاني عشر, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة المثنى, 2019, ص1686.

27) نعومي كلاين, مصدر سابق , ص478-479.

28) مايكل اوترمان وزميلاه, مصدر سابق , ص21.

29) نعومي كلاين , مصدر سابق ,ص456.

30) بول بريمر, مصدر سابق, ص211-212.

31) محمود العزيز , مصدر سابق, ص76-77.

32) المصدر نفسه, ص213-215.

33) لطيف كامل كليوي, مصدر سابق, ص 141-142.

34) المصدر نفسه, ص142.

35) حامد الخفاف, الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وازمة النجف, ط2, دار المؤرخ العربي, بيروت , 2012, ص202.

36) صلاح عبد الرزاق , دور المرجعية الدينية في تدوين الدستور والانتخابات البرلمانية , مجلة الهدى , السنة الثالثة , العدد 9, مركز الهدى للدراسات الحوزوية , النجف الاشرف , 2008, ص217.

37) عدنان هادي الاسدي, المتغيرات السياسية في العراق 9-4-2003,ط1, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2011, ص190-193.

38) لطيف كامل كليوي , مصدر سابق, ص115.

39) عامر هاشم عواد, الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية, المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, 2011, ص24-32.

40) جعفر عتريسي, مصدر سابق , ص257-258.

41) عامر هاشم عواد, مصدر سابق, ص24-32.

42) حسين محمد علي الفاضلي واخرون, الامام السيستاني امة في رجل, (د0ط) بيروت,(د0ت), ص314.

43) صلاح عبد الرزاق , مصدر سابق, ص210.

44) لطيف كامل كليوي, مصدر سابق, ص119.

45) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي, تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي, اطروحة دكتوراه, كلية التربية للبنات, جامعة الكوفة,2016, ص133.

46) ينظر الى المادة (80) من الدستور العراقي.

47) مازن اسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية دراسة نظرية, ط1, مطبعة دار الحكمة, بغداد, 1991, ص361.

48) لطيف كامل كليوي, مصدر سابق, ص123.

49) ينظر الى المادة(87-88-89) من الدستور العراقي.

50) صباح صادق جعفر الانباري, الدستور ومجموعة قوانين الاقاليم والمحافظات (د.ط) المكتبة القانونية, (د.ت), بغداد , ص26.

51) محمد السيد سليم, الجغرافيا السياسية للعراق(دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة), رسالة ماجستير, جامعة الزقازيق, كلية الآداب, 2008, ص460.

52) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي, مصدر سابق, ص115.

53) لطيف كامل كليوي, مصدر سابق, ص116-117.

54) محمود العزيز, مصدر سابق, ص 101-102.

55) زينب هاشم جريان, المسارات التاريخية للصراع السياسي في العراق وتطوره بعد عام 2003,مجلة كلية التربية للبنات , العدد4, المجلد28, جامعة واسط, 2017, ص1375.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

56) زينب علي مظلوم , تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق, رسالة ماجستير, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة المثنى,2019, ص196.

57) ضحى مجيد حسن البحاثي, الابعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية للإرهاب في العراق وامكانية مواجهتها , رسالة ماجستير, كلية الآداب, جامعة القادسية , 2016, ص82.

58) ضحى مجيد حسن البحاثي, مصدر سابق, ص83.

59) ستار جبار الجابري, الاستراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها, دار الصنوبر للطباعة , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد, 2008, ص115.

60) زيد علي حسين, المرتكزات الجغرافية للاستراتيجية الامريكية في العراق, اطروحة دكتوراه ,كلية التربية للبنات , جامعة الكوفة,2012, ص40.

61) محمد بن المختار الشنقيطي, قراءة سريعة في تقرير بيكر هاملتون عن العراق , شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي.www.aljazeera.net.

62) ستار جبار الجابري, ص116.

63) هبه عادل مطرود زغير, مصدر سابق, ص244.

64) زيد علي حسين , مصدر سابق, ص41.

65) حسين جمعة, الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة, دار الصنوبر للطباعة, دمشق, 2008, ص151-152.

66) جاسم يونس الحريري, التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الامريكي, الطبعة الاولى, دار الجنان للنشر والتوزيع, عمان, 2016, ص12-14.

67) ستار الجابري واخرون, الاستراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها, دار الصنوبر للطباعة , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد, 2008, ص170.

68) انتوني كوردسمان واخرون, العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى,ط1, مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت, 2008, ص341-343.

69) عامر كامل احمد, موقف الدول الاقليمية من اراء مرشحي الرئاسة الامريكية حيال العراق, مجلة شؤون عراقية, مركز العراق للدراسات, جامعة بغداد,2008,ص117.

70) هشام عز الدين مجيد, الدور الاسرائيلي في الحرب على العراق, مجلة مركز الدراسات الفلسطينية , العدد 10, جامعة بغداد, 2009 ,ص108,ص113-114.

71) محمد الهزاط وزميلاه, احتلال العراق ,ط1, مركز الدراسات للوحدة العربية , بيروت 2004, ص317-318.

72) ستار الجابري واخرون, مصدر سابق,ص171-172.

73) هبة عادل مطرود زغير, مصدر سابق, ص164.

74) ياسر عبد الحسين, عراق ما بعد داعش قراءة في السياسة العراقية لمواجهة الارهاب , مجلة السياسة الدولية, العدد66, 2016, ص300-301.

75) ياسر عبد الحسين, مصدر سابق, ص164.

76) ياسر عبد الحسين, مصدر سابق, ص295.

77) ضحى مجيد حسن البحاثي, مصدر سابق, ص98-99.

78) دهام محمد العزاوي, الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية والكردية,ط1, مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة , 2009, ص117.

79) ياسر عبد الحسين , مصدر سابق, ص306.

80) إبراهيم حمامي, صفقة القرن الحلم القديم الجديد,ط1, لندن, 2018, ص8-10,ص32.

مصادر البحث:

1. إبراهيم حلمي الغوري، اطلس العراق والوطن العربي والعالم، (د- ط)، دار الشروق العربي، بيروت.ص13.

2. إبراهيم حمامي, صفقة القرن الحلم القديم الجديد,ط1, لندن, 2018, ص8-10,ص32.

3. ابراهيم خليل العلاف, موقع العراق في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة, مركز الدراسات الاقليمية , جامعة الموصل ,2001, ص 13.

4. انتوني كوردسمان واخرون, العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى,ط1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت ,2008, ص341-343.

5. بول بريمر, مالكولم ماك –كونل, عام قضية في العراق النضال لبناء غد مرجو, دار الكتاب العربي , لبنان , 2006,ص14.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

6. جاسم يونس الحريري, التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الامريكي, الطبعة الاولى, دار الجنان للنشر والتوزيع, عمان, 2016, ص12-14.

7. جعفرعتريسي, سقوط بغداد والتحولات الكبرى, الطبعة الاولى, دار المحجة البيضاء, 2004,ص147-148.

8. حامد الخفاف, الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وازمة النجف, ط2, دار المؤرخ العربي, بيروت , 2012, ص202.

9. حسام حميد شهاب المشهداني, واقع حقوق الانسان العراقي في ظل الاحتلال الامريكي, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية, العدد1, جامعة تكريت, 2009, ص272-276.

10. حسين جمعة, الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة, دار الصنوبر للطباعة, دمشق, 2008, ص151-152.

11. حسين محمد علي الفاضلي واخرون, الامام السيستاني امة في رجل, (د0ط) بيروت,(د0ت), ص314.

12. حميدة عبد الحسين محمد الظالمي, تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي, اطروحة دكتوراه, كلية التربية للبنات, جامعة الكوفة,2016, ص133.

13. حيدر عبد الله عباس, التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003, رسالة ماجستير, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة المثنى, 2020, ص96.

14. دهام محمد العزاوي, الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية والكردية,ط1, مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة , 2009, ص117.

15. زيد علي حسين, المرتكزات الجغرافية للاستراتيجية الامريكية في العراق, اطروحة دكتوراه ,كلية التربية للبنات , جامعة الكوفة,2012, ص40.

16. زينب علي مظلوم , تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق, رسالة ماجستير, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة المثنى,2019, ص196.

17. زينب هاشم جريان, المسارات التاريخية للصراع السياسي في العراق وتطوره بعد عام 2003,مجلة كلية التربية للبنات , العدد4, المجلد28, جامعة واسط, 2017, ص1375.

18. ستار جبار الجابري واخرون, الاستراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها, دار الصنوبر للطباعة , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد, 2008, ص170.

19. صباح صادق جعفر الانباري, الدستور ومجموعة قوانين الاقاليم والمحافظات (د.ط) المكتبة القانونية, (د.ت), بغداد , ص26.

20. صلاح عبد الرزاق , دور المرجعية الدينية في تدوين الدستور والانتخابات البرلمانية , مجلة الهدى , السنة الثالثة , العدد 9, مركز الهدى للدراسات الحوزوية , النجف الاشرف , 2008, ص217.

21. ضحى مجيد حسن البحاثي, الابعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية للإرهاب في العراق وامكانية مواجهتها, رسالة ماجستير, كلية الآداب, جامعة القادسية , 2016, ص80-81.

22. عامر كامل احمد, موقف الدول الاقليمية من اراء مرشحي الرئاسة الامريكية حيال العراق, مجلة شؤون عراقية, مركز العراق للدراسات, جامعة بغداد,2008,ص117.

23. عامر هاشم عواد, الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية, المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, 2011, ص24-32.

24. عدنان هادي الاسدي, المتغيرات السياسية في العراق 9-4-2003,ط1, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2011, ص190-193.

25. عزري رحيمة, الغزو الامريكي للعراق سنة 2003,رسالة ماجستير, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة محمد خضير –بسكرة, 2015,ص52.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

26. علي عبد الجليل علي, الحرب على العراق رؤية يهودية, ط1 , دار اسامة للنشر والتوزيع , عمان, 2004, ص14-15.

27. فيصل عبد الجبار عبد علي, برنارد لويس ومشروعة الأستشراقي لتفتيت العالمين العربي والاسلامي دراسة تاريخية تحليلية, مجلة جامعة كربلاء العلمية, المجلد الحادي عشر, العدد الاول, إشاني , 2013, ص3-4.

28. لطيف كامل كليوي, تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران, اطروحة دكتوراه, كلية الآداب, جامعة البصرة , 2014, ص 141-142.

29. لطيف كامل كليوي, اعياد عبد الرضا عبدالله, تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003, مجلة اوروك للعلوم الانسانية العدد الثاني , المجلد الثاني عشر, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة المثنى, 2019, ص1686.

30. مازن اسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية دراسة نظرية, ط1, مطبعة دار الحكمة, بغداد, 1991, ص361.

31. مايكل اوترمان وزميلاه, محو العراق, ترجمة انطوان باسيل, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, ط1, 2011, ص13.

32. محمد السيد سليم, الجغرافيا السياسية للعراق(دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة), رسالة ماجستير, كلية الآداب, جامعة الزقازيق, 2008, ص460.

33. محمد الهزاط وزميلاه, احتلال العراق ,ط1, مركز الدراسات للوحدة العربية , بيروت 2004, ص317-318.

34. محمد بن المختار الشنقيطي, قراءة سريعة في تقرير بيكر هاملتون عن العراق , شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي.www.aljazeera.net.

35. محمود العزيز, الغزو الامريكي للعراق ونواياه الدفينة, الطبعة الاولى, كربلاء المقدسة, 2004, ص32.

36. مشروع تقسيم العراق الشبكة الدولية للأنترنيت عبر:https://m.marefa.org

37. نعومي كلاين, عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث, ترجمة نادين خوري, ط3,شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, لبنان, 2011, ص453.

38. هبه عادل مطرود زغير, الاثار الجيوبوليتيكية للفوضى الخلاقة على الوطن العربي(العراق أنموذجاً) , اطروحة دكتوراه, كلية التربية للبنات, جامعة بغداد, 2019, ص160-161.

39. هشام عز الدين مجيد, الدور الاسرائيلي في الحرب على العراق, مجلة مركز الدراسات الفلسطينية , العدد 10, جامعة بغداد, 2009 ,ص108,ص113-114.

40. ياسر عبد الحسين, عراق ما بعد داعش قراءة في السياسة العراقية لمواجهة الارهاب , مجلة السياسة الدولية, العدد66, 2016, ص300-301.

41. ينظر الى المادة (80) من الدستور العراقي.

42. ينظر الى المادة(87-88-89) من الدستور العراقي

Abstract

There is no doubt that the American project in Iraq came to achieve its geopolitical aims after the year,2003 which is represented in erasing the state and taking it out from its roots, and then working to build a political system that secures the interests of the United States in the country and its geographical neighborhood with the help of its regional and international location The United States also seeks to control the Iraqi wealth and the natural resources in the country, especially oil and natural gas In addition ,The USA tends to remove the Iraqi threat for Israel's security. According to the American policy, , The USA administration started looking for a reason to convince the world public opinion about invation of Iraq. For this reason, the United

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914

States used weapons of mass destruction as a pretext for the invasion and occupation of Iraq in.2003,within the framework of an integrated geopolitical project that runs according to plans drawn for the disintegration and weakening of the state And spreading chaos, looting and looting in it and preparing the appropriate ground for the implementation of that project The supreme religious authority and the people's rally around it thwarted the American plans and forced it to retreat and finding plans and other stages to implement them, and this is not evidenced by its attempt to blow up the process The political situation in Iraq as a whole by introducing the terrorist organization ISIS into the state and supporting it logistically Whoever extended his influence over a third of the area of Iraq, not to mention its role, struck the Iraqi strength. and upon it This research came to reveal the idea of the American project in Iraq after 2003, as well as the stages development in it and develop appropriate solutions to confront it.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2892-2914